

Distr.  
GENERALS/23779  
3 April 1992مجلس الأمن  
UN LIBRARY

APR 06 1992

ORIGINAL: ARABIC

UN/SA COLLECTION



رسالة مؤرخة في ٣ نيسان / ابريل ١٩٩٢ ووجهة  
إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم  
للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أود الاشارة إلى رسالة وزير خارجية النظام العراقي الواردة في الوثيقة S/23767 بتاريخ ١ نيسان / ابريل ١٩٩٢ بشأن الاسرى والمحتجزين والمفقودين الكويتيين والجنسيات الثالثة في العراق ، وأن أوضح لسيادتكم ما يلي :

- ١ - ان قضية الاسرى والمحتجزين والمفقودين الكويتيين والجنسيات الثالثة في العراق تتمدّر اهتمامات السلطات الكويتية المختصة ، حيث أنها قضية إنسانية وأخلاقية تترتب عليها تبعات شرعية دينية وقانونية كثيرة وتمس أعداداً كبيرة من العائلات الكويتية ، ولذلك فإن هناك مراجعة مستمرة تقوم بها السلطات المختصة للقواعد المعتمدة ، وتجري بشأنها اتصالات منتظمة مع عائلات وأقارب أولئك الاسرى والمحتجزين والمفقودين ، وتعديل القواعد بناء على نتيجة تلك الاتصالات .

- ٢ - ان العدوان والاحتلال العراقي للكويت سبب دماراً متعيناً وكبيراً في كل مجالات الحياة ، كما سبب تشريداً لا يُكثّر من ثلثي سكان الكويت الذين لم تستكمل عودتهم إلا مع نهاية العام الماضي . ان كل ذلك مَثْل صعوبة كبيرة في عملية التحقق من المعلومات عن الاسرى والمحتجزين والمفقودين الواردة في القائمة الأولى .

- ٣ - ان رفض النظام العراقي ومماطلته في تقديم كشف حقيقية كاملة عنمن يحتجزهم في سجونه ، علاوة على رفضه المستمر حتى هذه اللحظة في السماح لمندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة المعتقلات والسجون العراقية بحرية وبدون إخطار مسبق ، كما تنزع عليه الاجراءات الموحدة المعتمدة من قبل اللجنة الدولية ورفض السلطات العراقية تقديم أية معلومات عن المفقودين والمتوفين من أولئك الاسرى والمحتجزين للجنة الصليب الأحمر الدولي بشكل سبباً في عدم التعرف على العدد الحقيقي لمن تأثرهم وتحتجزهم السلطات العراقية .

بعد كل ما تقدم أود أن أشير إلى أن السلطات الكويتية المختصة ، لم تخطئ ، كما يدعى وزير خارجية النظام العراقي في إيراد أسماء وأعداد الأسرى والمحتجزين والمفقودين الكويتيين ... إنما عدلت القائمة السابقة كنتيجة للمساعي المستمرة للتتأكد من دقة حصرهم ومطابقتهم للواقع .

إن تعديل القائمة ، لا يخلو بائي حال من الاحوال النظام العراقي من مسؤوليته الكاملة عن مصير الأسرى والمحتجزين والمفقودين ، وعن ضرورة التعاون مع الصليب الأحمر لحصرهم ، وزيارتتهم وإطلاق سراحهم .

إن قضية الأسرى والمحتجزين والمفقودين لا تأخذ أهميتها من العدد ، كثُر أم قُل ، إنما منحقيقة الكرامة الإنسانية ، والحقوق والواجبات القانونية والشرعية والالتزامات المترتبة على النظام العراقي بشأنهم .

أما ما يدعى وزير خارجية النظام العراقي بأن السلطات الكويتية تهدف إلى الإساءة إلى سمعة العراق ، والسعى لدى مجلس الأمن بهدف استمرار الحصار والمقاطعة الاقتصادية عليه ، فإن سجل النظام العراقي المتخدم بكل أنواع المخالفات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ومماطلته في تنفيذها ، ومحاولته المستمرة في التحايل عليها ، وممارساته اللاإنسانية بشأن مواطنيه تكفي لتشويه سمعته في المحافل الدولية ، ولا يحتاج منا إلى استخدام موضوع إنساني مثل الأسرى والمحتجزين كذرائعه لذلك . ولعل النظام العراقي يسترجع مجريات الاستجواب الذي تم لممثليه أمام مجلس الأمن يوم ١١ آذار/مارس الماضي ، ليتعرف على حجم وشمولية الأسباب التي تستوجب استمرار الحصار والمقاطعة الاقتصادية عليه .

أغدو ممثناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمد أبو الحسن  
المندوب الدائم

-----